



المجتمع المدني في الإسلام وإشكاليات الممارسة السياسية



وليد العبري

أذنت هجرة النبي صلوات الله عليه إلى يثرب عام ٦٢٢م بالانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ففي عام ٦٢٣م على الأرجح كتب كتاب المدينة أو عهد المدينة بين الذين اتبعوه من المهاجرين، وقبائل المدينة «الذين سُموا بعد ذلك بالأنصار» والذين تحالفوا معه، وإن لم يؤمنوا بدعوته من أهل المدينة عرباً ويهوداً، وهذا ما ناقشه الباحث رضوان السيد في مقاله المنشور بمجلة التفاهم وتحدث عن تفاصيل العلاقات الداخلية، ومقتضيات «الأمة الواحدة»، الموقف الواحد تجاه الخارج المعادي أو المصادق والمُحالف.

مثل مصير سائر الإمبراطوريات القديمة والوسيطية. يمضي الزمن الأول، فتسقط الإمبراطورية تحت وطأة فاتح جديد؛ بيد أن المصير الأكثر وروداً هو ضعف السلطة المركزية، وانقسام الإمبراطوريات إلى دويلات. وبقدر ما يرتبط الوعي لدى الجمهور بالزمن الذهبي الأول، يكون هناك حرص مستشعر تنبأه وتفيد منه النخب العسكرية والإدارية للاحتفاظ بالسلطة، والاستعانة بالعصبيات الطرفية أو البازغة لحفظها بعد أن تكون العصبية أو العصبيات المركزية قد استنفدت قواها، وهكذا.

وفي حدود القرن الرابع الهجري، بدا كأنما لا بد من حصول تحول، إذا كان يراد للدولة الإمبراطورية أن تستمر، إنما لكي لا تفقد السلطة معناها في نظر الجمهور وتحول إلى «دولة قوة» مجردة كما ذكر الماوردي في «نصيحة الملوك». فقد ارتأى المنظرون بعد الماوردي أن تجتمع في السلطات الجديدة أربع صفات لكي تظل الشرعية متحققة: تبادل الاعتراف بين السلطان والخليفة (لتحقيق الاستمرارية الدينية والعربية)، والكفاية (القدرة على القيام بالمهام السياسية والإدارية الداخلية)، والشوكة (القدرة على مواجهة العدو الخارجي)، والعدالة، والتي يجتمع في اعتبارها أمران: تمكن هذه الدولة السلطانية، أو تلك من الاستمرار بالخطوة برضا الرعية (الملك السياسي) كما تحدث عنه ابن خلدون، وإظهار الارتباط مرة أخرى بنموذج الخلافة الراشدة.

هل يكون هذا «الوعي الجديد» هو الذي أنتج الحركات الجهادية؟ الحركات الجهادية فيما أرى ناجما عن مخاضات الحداثة، وعن السياسات الدولية، وقد بدت لأول وهلة حركات انتحارية، مثل فرق اليسار المتطرف في أوروبا واليابان من القرن الماضي. هي تريد إسقاط النظام العالمي الذي ترى أنه طغى على الإسلام، وأنها حركات انشاقية في قلب الدين، لذلك سرعان ما ارتدت لتضرب في قلب ديار المسلمين، غير مفرقة بين نظام ونظام، ومجتمع ومجتمع؛ لكن هؤلاء الانقساميين المتطرفين، عمدوا أخيراً لإقامة خلافة على بقعة من الأرض، فأشبهوا بذلك حركات إحياء الخلافة، أو تطبيق الشريعة، أو ولاية الفقيه، ولذلك تخلوا عن مشروع مشابه لمشروع أهل تطبيق الشريعة أو استحضر الإمامة.

الرسول الكريم هو خاتم الأنبياء. وفي الآثار المنسوبة للصحابة (وليس للنبي كالأثر الأول) حاول هؤلاء إيضاح أسباب ذهابهم لاختيار هذا اللقب لأمرهم؛ بأنه محاولة لتجنب أنماط السلطة التي كانت سائدة لدى فارس والروم، أي الملك الكسروي أو القيصري. إنها سلطة رحمة ورعاية وإدارة عادلة، والأمير أول بين متساويين.

لقد غيرت ظروف القرنين الأولين علاقة الأمة بسلطاتها؛ فتيار الشورى والتعاقد ظل في المعارضة على طول الخط تقريباً. وبعد أن كان يمسك لفترة في القرن الأول بمفاصل مفاهيم «الشرعية»: الشورى والعدالة؛ تضاعف تأثيره حتى قارب الزوال في القرن الثالث الهجري. وجرى التعزي أو تمثنت المخارج بظهور الفقهاء الذين فصلوا الشأن الديني عن الشأن السياسي، وتولوا هم الشأن القضائي والإرشادي والتعليمي والإفتائي؛ في حين صارت السلطة السياسية «حارساً للدين وسائسة الدنيا».

ولنا أن فهم ذلك كما نشأ؛ لأن التردد والتنازع على التقاسم ظل سائداً على أطراف المجالين. وكان المخرج الآخر ظهور مؤسسات غير سلطوية، أبدعت فيها الأمة وتصرفت بحسب المصالح لفتاتها المختلفة في المواطن المختلفة.

عندما ظهرت الصيغة التي حددت مهام الإمامة بأنها «حارساً للدين وسائسة الدنيا» فإن ذلك كان ناجماً عن أمرين اثنين آخرين: تحديد معنى «دار الإسلام»، وما آلت إليه السلطة أو مرتكزات الشرعية وآلياتها في تحديد دار الإسلام، برزت مسألة «الوحدات الثلاث» إذا صح التعبير: وحدة الدار، وحدة الأمة ووحدة السلطة.

فلا تكون الدار حقاً دار إسلام إلا إذا كانت السلطة واحدة ومسيطر عليها على الأرض، والدين الإسلامي مرجعيتها العليا، ومن في الدار ومن مسلمين وذميين ومستأمنين «أمنين بالأمان الأول». وقد تحقق ذلك كله في القرنين، فحتى الأمراء الأمويون الذين هربوا إلى الأندلس وأقاموا إمارة هناك، ما جرأوا حتى القرن الرابع على إعطاء أنفسهم لقب أمير المؤمنين، فضلاً عن خليفة الله.

مع ضعف الخلافة، وقيام السلطة بمهامها عبر قرون طويلة، بدأ كأنما تغير نظام الحكم، واستقر على نحو جديد ومختلف، فكان مصير الإمبراطورية الإسلامية،

إن العلاقة بين الأمة الجديدة، والمسلمين خارجها هي علاقة دينية وليست علاقة سياسية، فالاجتماع السياسي بدار الهجرة هو الأساس، الذي جرى التعبير عنه فيما بعد باسم «دار الإسلام» فليس على مسلمي يثرب أو أمتهما واجب في الدفاع عن أولئك الذين بقوا خارج يثرب رغم إسلامهم، إلا إذا كانوا من المستضعفين الذين يتعرضون للاضطهاد والظلم بسبب دينهم، أو إذا كان الذين يتعرضون للاضطهاد بينهم وبين المسلمين تحالف أو ميثاق بحسب القرآن. وقد كان في ذلك استحاثاً لعدم الانضمام إلى دار الهجرة، ودار الإسلام، فتكتمل الولاية أو الولاء بينهم وبين إخوانهم في الدين والأمة.

ومع أن الأمر واضح فقد استمر الاشتباه على مدى الأزمنة الكلاسيكية بشأن الطابع السائد أو الأصيل للكيان الجديد. ويرجع الاشتباه إلى أن أول رئيس للدولة هو النبي محمد الكريم. وأقصد بأن هذا الاشتباه ما كان ينبغي أن يحصل بشأن طبيعة الكيان، وهل هو ديني (أو كهنوتي) أو مدني، يأتي من أن الأمة ما كانت ذات دين واحد في أفرادها أو جماعاتها. ثم إن الأمة ما اختارت نبيها في حين كانت هي التي اختارت رئيسها أو تعاقدت معه. وهكذا فهناك فرق شاسع بين الأمر الديني والأمر السياسي. فالنبي مصطفى من الله سبحانه وتعالى، والرئيس اختيار المتعاقدين أو المقيمين أو المواطنين. وقد أوضح القرآن الكريم أن الطاعة في الشأن الديني لا حدود لها، أو أن القرآن والرسول هما اللذان يحددانها؛ بينما أوضح الرسول الكريم حدود الطاعة في الشأن السياسي بقوله: «إنما الطاعة في المعروف». والمعروف أو المتعارف عليه يحدده الناس أو الجماعة، أو يكون عرفاً لا يجوز خرقه أو الخروج عليه من الحاكم والمحكومين.

بيد أن الاشتباه استمر على الرغم من ذلك كله، فصحيح أن المسلمين اختاروا رئيسهم بمحض إرادتهم، وفي تفاوض سياسي مشهود في السقيفة بعد وفاة النبي الكريم، لكنهم سمو أميرهم أو رئيسهم «خليفة»، وخليفة رسول الله. واللقب أو الوصف قرآني، والقرآن أطلقه على النبي داود. وبذلك عاد الاشتباه مرة أخرى، فداود كان نبياً وزعيماً سياسياً لبني إسرائيل. وفي أثر انتشر في القرن الأول فيما يبدو، حاول أتباع «مدينة السلطنة» إيضاح الأمر، بالقول إن بني إسرائيل كان يسوسهم الأنبياء؛ أي أن ملوكهم كانوا أنبياء وملوكاً، بخلاف ما صار عليه الأمر في الإسلام؛ فإن